



PROVISIONAL

A/35/PV.37
15 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠، الساعة ١٥/١٥

(جمهورية ألمانيا الاتحادية)

السيد فون فيشمار

الرئيس :

— الحالة في كميوتشيا [٢٢]

(أ) تقرير الأمين العام ؛

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Sections, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

أُفتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٥مواصلة نظر البند ٢٢ من جدول الأعمالالحالة في كمبوتشيا :

(أ) تقرير الأمين العام (A/35/501)

(ب) مشروع قرار (A/35/L.2/Rev.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بالبند الذي تبحثه الجمعية العامة اليوم ، أود أن أحيط الجمعية علما بأن بلجيكا قد انضمت الى قائمة مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 .

انني أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ الذي سيتحدث باسم الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

السيد بيترز (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : انني اذ أتناول الكلمة باسم الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، لا يسعني الا أن أعرب عن قلقنا العميق ازاء استمرار الوضع الخطير في كمبوتشيا . منذ عام مضى استرعينا انتباه هذه الجمعية العامة الى الالام الكبيرة التي يعانيها شعب الخمير الذي ، بعد أن عانى من التعذيب من جانب نظام بول بوت ، حرم من استقلاله من جراء غزو أرضه من قبل فييت نام . وفي ذلك الحين ، فان الجمعية العامة كانت قد وجهت نداء عاجلا الى جميع الدول وذلك حتى تكف عن كل تدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وأن تسهم في البحث عن حل سياسي لهذه المشكلة .

لكن ما الذي نلاحظه اليوم ؟ فيما يتعلق بجوهر الموضوع ، لم يتغير شيء . رغم القرار ٢٢/٣٤ ، ان فييت نام لاتزال مستمرة في احتلالها العسكري لكمبوتشيا ، وان شعب الخمير ، الذي يتطلع لأن يعيش في سلام ، لا يزال ينكر عليه حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وكذلك ممارسته للحقوق الأخرى التي يعترف له بها من قبل ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وبسبب استمرار هذا الوضع فإن آلام هذا الشعب لم يتم تخفيفها . وكما لاحظنا في الأيام الأخيرة ، فإن هذا النزاع قد يتعمد حدى حدود كمبوتشيا في أى وقت .

وبمناسبة انعقاد الاجتماع الوزارى في ٧ و ٨ آذار/مارس من هذا العام في كوالالمبور ، فإن دول المجموعة الأوروبية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، قد أعربت في بيانها المشترك عن القلق الذى ينجم عن الوضع في كمبوتشيا . ان الاقتراحات التى تم تقديمها في تلك المرحلة لاتزال محتفظة بكل قيمتها وأهميتها . لذلك ، فإن دول المجموعة الأوروبية تؤيد مبادرة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الواردة في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 .

انني لا أود أن أطيل الحديث حول الجوانب الانسانية لمشكلة كمبوتشيا هذه . لكن ، مع ذلك ، أرجو أن يسمح لي أن أقول بأن حكوماتنا - وحتى المجتمع الأوروبي في حد ذاته - قد رأيت بأن مصير شعب كمبوتشيا واللاجئين الكمبوتشيين هو اهتمام أساسي من اهتماماتنا ، وقد أوضحنا ذلك في البرنامج العالمي للمساعدات الانسانية خلال المؤتمر الذى عقد في جنيف في أيار/مايو ١٩٨٠ .

ان الدول الأعضاء التسع في المجموعة الأوروبية تود أن تفتتح هذه الفرصة وأن تعبر عن تقديرها لموقف حكومة تايلند . ان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وخاصة تايلند ، تستحق كل التقدير من جانب المجتمع الدولي ، وان هذا التقدير لمكفول لها من جانب المجموعة الأوروبية .

اننا اذا أردنا أن نقلل من التوتر الدولي ونخفف المعاناة البشرية في منطقة جنوب شرقي آسيا ، وأردنا أن نرسي القواعد لتعاون حقيقي في هذه المنطقة ، فيجب علينا أن نبحث عن حل يكون مطابقا لميثاق الأمم المتحدة ، وينبغي - بالضرورة - أن يتضمن هذا الحل العناصر التالية . انسحاب القوات الفييتنامية ، سيادة ووحدة التراب الوطني واستقلال كمبوتشيا ، الاعتراف بحقوق شعب كمبوتشيا في أن يعيش في ظل السلام وأن يحدد مصيره بكل حرية بعيدا عن أى تدخل خارجي .

وفي رأى الدول التسع ، فإن الحل الذى يحترم هذه المبادئ سوف يضمن استقلال حكومة كمبوتشيا غير منحازة ترتبط بعلاقات ودية مع جميع الدول المجاورة لها .

السيد عصمت عبدالمجيد ، (مصر) : السيد الرئيس ، نظرا لأنها المرة الأولى التي أتحدث فيها في هذه الدورة فانه يسرني أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين وأعتبر انتخابكم يعكس تقديرونا جميعا لشخصكم وخبرتكم الدبلوماسية ، ونحن على ثقة أن الجمعية العامة ستتمكن ، تحت رئاستكم القديرة ، من انجاز أعمالها والتوصل الى نتائج مثمرة .

ان الموضوع المطروح لبحثه الآن يتعلق بمشكلة سياسية وانسانية ، من الدرجة الأولى ، كان نخبيتها شعب تعرضت بلاده للغزو في ٢٥ كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٧٨ واحتلال عاصمته بنوم بنه في ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، وفرض نظام يعتمد في بقاءه على التواجد الأجنبي المسلح .

ان مشكلة كمبوتشيا لم تكن فقط وليدة صراع داخلي بين تيارات أو أحزاب أو قوى ، كما يحاول البعض تفسيرها ، وانما واقع الأمر أن الاجراء المسلح من قبل دولة تنتمي لحركة عدم الانحياز ضد دولة أخرى مجاورة تنتمي لنفس الحركة لم يتم بمعزل عن مخطط واسع يخدم الأغراض الاستراتيجية لفييت نام في المنطقة ، كما يخدم في نفس الوقت استراتيجية لقوى خارجية تحاول خلق " محور منطقة الوسط الآسيوي " ومن هنا سمعنا بعض الأصوات التي اتحدت في تأييد وفي تبرير الفزو العسكري لفييت نام لأراضي كمبوتشيا .

ان احدى نتائج الاجراء العسكري الفيتنامي قد تمثل في اتباع نفس الأسلوب في أفغانستان ومن الغريب أن يتم ذلك في شهر كانون الأول / ديسمبر من العام الذي يليه ، ويتم بمعرفة نفس القوى التي أيدت الفزو الفيتنامي لكمبوتشيا .

ان النتيجة الأخرى للمشكلة تمثلت في فرض نظام بالقوة المسلحة ، وفي اباداة وتشريد آلاف الكمبوتشيين وتمزيق وحدة هذا الشعب الذي وقع ضحية لدولة مجاورة ذات قدرات عسكرية طموحة ، بالإضافة الى أن هذا التدخل قد خلق توترا شاملا في منطقة جنوب شرقي آسيا .

اننا قد نمر بحالة من الفوضى الدولية اذا استمر البعض منا في اعتماده في علاقاته الدولية على " القوة الخام أو المجردة " غير عابىء بمسؤولياته تجاه المجتمع الدولي ، أو غير ملتزم بالأسس

المنظمة للعلاقة الدولية والأمن الدولي والمتمثلة في مبادئ الميثاق وأهدافه ، ومبادئ القانون الدولي ، والمبادئ التي سعيينا لقرارها خلال الدورات المتعاقبة للأمم المتحدة ، أو لتلك المبادئ التي أرستها حركة عدم الانحياز ، وعلى الأخص ، فيما يتعلق بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، واحترام استقلال الدول ، والمساواة ، والسيادة ، وحق تقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم الاستيلاء على الأراضي من خلال أساليب الحرب أو الاحتلال وحل المنازعات بالطرق السلمية ، وهي مبادئ يجب أن تحترمها القوى الكبرى والقوى المحلية وكذلك بين الدول المنتمية لحركة عدم الانحياز .

ان الموقف الذي وقفته غالبية الدول في الدورة الرابعة والثلاثين لهو خير تأكيد لموقف المجتمع الدولي من نبذه للأسلوب الذي اتبعته فييت نام والذي يعتبر انتهاكا للمبادئ المنظمة للعلاقات الدولية ، كما كان بمثابة تحذير لفييت نام ودعوة لها للالتزام بتلك المبادئ .

لقد طالب قرار الجمعية العامة ٢٢ / ٣٤ بسحب كافة القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، ووضع حد للتدخل في الشؤون الداخلية لدول جنوب شرقي آسيا وتمكين شعب كمبوتشيا من تقرير مصيره ومستقبله ومطالبة الأمين العام ببحث امكانية عقد مؤتمر دولي لبحث المشكلة الكمبوتشية .

وبالرغم من صدور القرار ، وقيام مجموعة الآسيان بمحاولات جادة ومخلصة لاحتواء المشكلة حتى لا تتشعب الا أن الوضع استمر في التدهور سواء داخل كمبوتشيا أو في المنطقة ، وقد عكس البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية مجموعة الآسيان في ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٨٠ عدم استجابة فييت نام لمجهودات مجموعة الآسيان ومجهودات المجتمع الدولي لتنفيذ القرار ٢٢ / ٣٤ ، كما حذر البيان من تدهور الأوضاع في كمبوتشيا نتيجة استمرار بقاء القوات الفيتنامية ، وتزايد تنافس القوى الخارجية في التدخل في الشؤون الداخلية لدول جنوب شرقي آسيا ، مما ساهم في تزايد التوتر وعرقلة المحاولات المخلصة للتوصل الى حل دائم لمشكلة كمبوتشيا .

كذلك جاء تقرير السيد الأمين العام المرفوع للجمعية العامة في دورتها الحالية (وثيقة A/35/1) محذرا من خطورة الوضع في المنطقة ومشيرا الى عدم حدوث تقدم في تنفيذ القرار ٢٢ / ٣٤ بالرغم من الجهود التي بذلت على مختلف المستويات . وان كان التقرير لم يشير الى الجهود التي بذلت لبحث امكانية عقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة كمبوتشيا .

ان وفد بلادى يود أن يوضح أننا في نفس الوقت الذى واصلنا فيه رفع أصواتنا للتنديد بكل قوة بانتهاكات حكومة بول بوت لحقوق الانسان في كمبوتشيا ، الا أنه في الوقت نفسه لا نقبل أن يتخذ البعض من هذا ذريعة لتبرير تدخله العسكرى في دولة أخرى للاطاحة بنظام أو احلال نظام آخر محله . ان موقفنا من المشكلة يتحدد على الوجه الآتى :

- اننا لا ندافع عن أنظمة بقدر دفاعنا عن المبادئ التي يجب أن نلتزم بها في علاقاتنا الدولية .
 - ان التدخل العسكرى الفيتنامي هو تدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، واتباع لسياسة الهيمنة ، وانتهاك لمبادئ الميثاق ومبادئ عدم الانحياز .
 - اننا نرفض الاعتراف بوضع نشأ نتيجة استخدام القوة ونرفض جعل نتائج التدخل العسكرى شيئا مشروعا مهما كانت سيطرة نظام يعتمد في بقائه على التواجد العسكرى الاجنبي .
 - اننا نطالب برفع الأيدي عن كمبوتشيا ، وأن يتم اعادة الأمور الى وضعها الطبيعي بسحب كافة القوات الفيتنامية منها ، وأن تجرى انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة ليختار شعب كمبوتشيا ممثليه والنظام الذى يرتضيه .
 - اننا نؤيد عقد مؤتمر دولي في أقرب فرصة لهذا الغرض تلتزم فيه كافة الأطراف بتنفيذ قراراته وتساعد هيئة الأمم المتحدة على القيام بمسؤولياتها .
- وفي ختام كلمتي ، أود أن أقول ان مصر التي رحبت بانضمام فييت نام لعنصرية الامم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز ، تأمل أن تعيد حكومة فييت نام النظر في سياستها ، اذ أن الفرصة الوحيدة لاستعادة فييت نام مكانها وسمعتها الدولية تتمثل في انسحابها الفورى وغير المشروط لقواتها من كمبوتشيا ، وأن تحترم سيادة شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ومستقبله .

السيد لينغ (الصين) (الكلمة بالصينية): منذ الغزو المسلح الكبير الذي شنته فييت نام ضد كمبوتشيا ، فان الموقف في كمبوتشيا قد أصبح قضية كبرى وموضع اهتمام عام لجميع البلدان . لقد بذلت جميع البلدان التي تتادى بالعدالة جهودا دؤوبة من أجل معارضة العدوان والتدخل من الخارج ، حتى تضع حدا للاحتلال العسكري من جانب فييت نام لكمبوتشيا والحفاظ على السلم في جنوب شرقي آسيا . وفي الدورة الرابعة والثلاثين وفي الرابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة قرارا بشأن الموقف في كمبوتشيا ؛ يدعو الى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الفيتنامية المعتدية من كمبوتشيا ، الا أن السلطات الفيتنامية ، على مدى العام الماضي ، قد واصلت عدوانها ضد كمبوتشيا مع اغفال تام لقرار الأمم المتحدة ، وقامت بنشر شرارة الحرب في البلدان المجاورة لكمبوتشيا وبذلك فرضت خلعا متزايدا على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وفي مواجهة مثل هذا الموقف الخطير ، فانه من المحتم على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير فعالة من أجل وقف جرائم العدوان ضد كمبوتشيا . وكما هو معلوم للجميع ، فان كمبوتشيا الديمقراطية هي دولة مستقلة غير منحازة ذات سيادة . وبين نهاية عام ١٩٧٨ وبداية عام ١٩٧٩ وان أغفلت فييت نام ميثاق الأمم المتحدة والمعايير المقبولة للعلاقات الدولية وبمؤازرة من احدى الدولتين العظميين ، فانها استخدمت أكثر من عشر فرق من القوات النظامية من أجل شن حرب عدوانية سافرة ضد كمبوتشيا الديمقراطية ، واحتلت أجزاء كبيرة من أراضيها ، ومن ثم فقد انتهكت سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها . ومن أجل تحقيق لموحها بوضع كمبوتشيا تحت سيادتها التامة ، فان القوات الفيتنامية المعتدية ، خلال موسمي جفاف قامت بعدة عمليات عدوانية ضد الجيش والمدنيين بقيادة الحكومة الكمبوتشية الديمقراطية ، ولكن هذه العمليات العدوانية قد أخفقت الواحدة تلو الأخرى ومن ثم ، فان فييت نام قد أرسلت كثيرا من التعزيزات الى كمبوتشيا لمضاعفة حرب العدوان هناك . وفي الثالث والعشرين من حزيران / يونيو من هذا العام ، فلقد جرؤت فييت نام على شن عدوان مسلح على تايلند . وتبرهن الحقائق على ان غزو فييت نام لكمبوتشيا ليس حدثا منعزلا في ذاته ومحليا ، ولكنه خطوة هامة من جانب فييت نام في مسعاها من أجل الهيمنة الاقليمية والاستراتيجية السوفياتية للتوغل جنوبا ، وهي مشكلة رئيسية تؤثر على السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا وعلى العالم أجمع . ان سياسة فييت نام ترمي الى

السيطرة على لاو وغزو كمبوتشيا واقامة اتحاد الهند الصينية ، ثم التوسع في بلدان أخرى في جنوب شرقي آسيا . وعن طريق تأييد غزو فييت نام لكمبوتشيا ، فان الاتحاد السوفياتي قد شدد من قبضته على فييت نام وواصل زحفه الى خليج كام ران . ومن ثم ، فانه يتقدم بقاعدته العسكرية في الشرق الاقصى جنوبا باكثر من أربعة آلاف كيلومتر ويضطر تجاه مضيق ملقا . ان هذا العمل ، بالاضافة الى أنشطته في غزو افغانستان والتوغل جنوبا نحو المحيط الهندي ، قد أصبح قاسما مشتركا هاما في استراتيجيته العالمية في السعي من أجل الهيمنة العالمية . ومن ثم ، فان غزو فييت نام لكمبوتشيا هو نتيجة تواطؤ بين هيمنة الاتحاد السوفياتي العالمية وبين الهيمنة الإقليمية الفيتنامية في الاطار الذي سبق ذكره .

ان عدوان فييت نام ضد كمبوتشيا ، قد تمخضت عنه معاناة لا مثيل لها لشعب كمبوتشيا . ان السلطات الفيتنامية قد غزت كمبوتشيا تحت ذريعة " الاعتبارات الانسانية " . والواقع ان أكثر من ٢٠٠ ألف من القوات الفيتنامية المعتدية قد أخضعوا شعب كمبوتشيا البريء للحرق والقتل والنهب . وانتهاجا لسياستهم القائمة على حرب الابادة فقد قتلوا الشعب الكمبوتشي ، وذلك باستخدام الغاز السام ، وقاموا بتدمير الانتاج الزراعي ، ونشروا المجاعة واستولوا بأساليب حقيرة على الأغذية والحبوب التي تقدمها الوكالات الدولية للاغاثة الى شعب كمبوتشيا الذي يعاني ، واستخدموه ككامدادات عسكرية . وقد أجبرت هذه القوات الشعب في مناطق شاسعة على أن يتضور جوعا وأن يلقي حتفه . وقد اضطر الموالئون الى مغادرة ديارهم ، وأصبحوا لاجئين . وفي الوقت الراهن ، هناك من ٥٠٠ ألف الى ٦٠٠ ألف لاجئ على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . وان خاضت فييت نام هذه الحرب العدوانية في الخارج ، فان السلطات الفيتنامية قد جلبت بؤسا لا مثيل له لشعب فييت نام ذاته . وعن طريق هذه الحرب الطويلة ، فان شعب فييت نام ينبغي أن يتاح له أن يعيد بناء وطنه . ولكن من المؤسف ، ان السلطات الفيتنامية قد بدأت الطريق نحو المغامرة العسكرية بخطوة سريعة من أجل تحقيق لموحها والسعي وراء الهيمنة في جنوب شرقي آسيا . ان فييت نام قد زادت من قواتها النظامية لأكثر من مليون . ونتيجة للعدد الكبير لتلك القوات وكذلك الموارد المادية والمالية اللازمة لحرب العدوان هذه ، فان فييت نام تواجه ظروفًا متدهورة في اقتصادياتها وحاولت أن تهدئ من استياء وشورة الشعب هناك ، والذي يعيش في بؤس تام . وحتى بين القوات المعتدية

التي أرسلتها الى كموتشيا ، كانت هناك أعداد متزايدة من الجنود والرجال الذين رفضوا أن يكونوا وقودا لتلك الحرب غير العادلة . وباستمرار حرب العدوان هذه ، فان السلطات الفيتنامية تجد نفسها في عزلة متزايدة ومهددة بالانقراض في الداخل والخارج .

ومن أجل تخليص أنفسهم من المتاعب التي يواجهونها والافلات من الادانة القوية للمجتمع الدولي ، فان السلطات الفيتنامية في الوقت الذي تقوم فيه بدعم عدوانها المسلح ضد كموتشيا تقدمت بما يسمى بالاقترح ذي النقاط الأربع لتخفيف التوتر على الحدود بين تايلند وكموتشيا . ان ما يسمى بالاقترح ذي الثلاث نقاط قد أشير اليه من قبل نفوسين كوثاتش في ٢٥ ايلول / سبتمبر وهو مجرد صورة طبق الأصل من الاقترح ذي النقاط الأربع . ان تحليلا بسيطا للحقائق يمكن أن يكشف بسرعة حقيقة هذا الاقترح . فأولا وقبل كل شيء ، فان الاقترح ذي النقاط الثلاث قد حاول جاهدا تكرار الأكذوبة وهي ان غزو فيتنام لكموتشيا هو لمواجهة الخطر الصيني ، وان القوات المسلحة الفيتنامية قد ذهبت الى هناك بناء على طلب المجلس الشعبي الثوري لكموتشيا . ان ما يسمى بالخطر الصيني ، هو مجرد هراء . ان الصين لم ترسل جنديا واحدا الى الخارج بينما أرسلت فيتنام اكثر من ٢٠٠ ألف جندي لغزو واحتلال كموتشيا ومن ٥٠ الى ٦٠ ألف جندي من أجل السيطرة على لاو .

أليس هذا دليلا دامغا على من هو الذى يفرض خطرا فعليا على هذه المنطقة ؟ ووفقا لتأكيدات فييت نام فان الغزو الفيتنامي المسلح والسيطرة على الدول الاخرى لا يشكلان تدخلا خارجيا وخطرا على كمبوتشيا . ما هو المنطق الذى يدعو الى قول ذلك ؟ أما بالنسبة للأسطورة التى تقول بأن فييت نام قد طلب منها أن تغزو كمبوتشيا ، فقد أشير منذ وقت طويل وعلى أساس الحقائق الدامغة ، الى انه بعد شهرين من الغزو الفيتنامي الكبير ، فان فييت نام قد وقعت على معاهدة مع نظام هينغ - سامرين العميل الذى أقيم في كمبوتشيا ، وحينذاك طلب من القوات الفيتنامية ان تدخل كمبوتشيا ، ومن ثم فان الاسطورة قد تحطمت تماما . لقد لاحظ الشعب أيضا أوجه الشبه الصارخة بين هذه الاسطورة وبين الاكذوبة السوفياتية القائلة بأن الغزو المسلح السوفياتي الكبير لافغانستان قد تم بناء على طلب حكومة افغانستان . انهم ان يذكرون هذه الحجج ، فانهم يوضحون فقط انهم يعمتزمون مهاجمة دول أخرى باستخدام ذرائع وحجج مشابهة في المستقبل .

وكلنا يعلم ان الطريق لتسوية قضية كمبوتشيا هو الانسحاب الفوري للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، ولكن ما يطلق عليه " الاقتراح ذو الثلاث نقاط " قد تجذب هذا الموضوع وبدلا من ذلك فإنه دعا الى انشاء منطقة منزوعة السلاح على الحدود التايلندية الكمبوتشية ، ونادى باجراء مفاوضات بين تايلند وطفمة هينغ - سامرين ووصف موضوع العدوان المسلح من قبل فييت نام ضد كمبوتشيا بأنه مجرد موضوع علاقات ثنائية بين تايلند وكمبوتشيا ، وهذا في الواقع طلب من الآخرين بأن يعترفوا بالنظام العميل الذى اقامته فييت نام على أسنة الرماح ، وهو محاولة لصرف اهتمام الشعب في كمبوتشيا عن الموضوع الرئيسي وهو الغزو الفيتنامي المسلح واضفاء شرعية على الوجود غير القانوني للقوات الفيتنامية في كمبوتشيا . ان هذا لا يمكن السماح به على الاطلاق .

وحيث ان عدوان فييت نام المسلح يقع في لب قضية كمبوتشيا ، فان الحل الأساسي لهذه القضية يتطلب الموقف الفوري للعدوان الفيتنامي ضد كمبوتشيا وانسحاب قواتها الغازية منها . وفي بيانه خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية ، فان رئيس الوفد الصيني المستر هوانغ هوا قد أشار الى المبادئ الأساسية الثلاثة الآتية والتي يعتقد وفد الصين انه ينبغي اتباعها من أجل التوصل الى حل معقول وعادل لموضوع كمبوتشيا وهي :

أولا ، ان المعتدى الاجنبي ينبغي ان يسحب جميع قواته فورا ويغير شروط من كمبوتشيا

تمشيا مع قرار الأمم المتحدة ذي الصلة . ان هذا مبدأ له أهمية قصوى وشرط أساسي لأية تسوية .
ثانيا ، بعد انسحاب القوات الاجنبية فان شعب كمبوتشيا ، ينبغي أن يكون حرا في تقرير مصيره
دون أى تدخل من الخارج . والثالث ، ان كمبوتشيا ينبغي ان تعاد إلى وضعها كدولة مستقلة
غير منحازة . وبعد تسوية موضوع كمبوتشيا وفقا للمبادئ الثلاث السابق ذكرها ، فان الصين من
أجل حماية استقلال كمبوتشيا والسلم في آسيا والعالم بأسره ، سوف تكون على استعداد للانضمام
الى الدول الاخرى المعنية في تقديم ضمان دولي بأن أراضي كمبوتشيا لن تحتل أو تستخدَم
من أجل المساس بسيادة واستقلال دول أخرى في المنطقة ، كما انه لن يكون هناك أى شكل من أشكال
التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

اننا نقدر تمام التقدير الجهود الدائبة التي تبذلها رابطة دول جنوب شرقي آسيا وغيرها
من الدول المحبة للعدالة من أجل الدفاع عن السلام في جنوب شرقي آسيا . ولقد درسنا بعناية
مشروع القرار الذي اشتركت في تقديمه رابطة دول جنوب شرقي آسيا وخمس وعشرين دولة أخرى .
وفي رأينا ، فان هذا المشروع ايجابي في نواحيه الأساسية . ان منطوق المشروع يؤكد من جديد
ويدعو الى تنفيذ القرار ٢٢ (د - ٣٤) الذي اعتمد في الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، ويدعو
فبيت نام الى سحب قواتها الغازية من كمبوتشيا فورا ودون أية شروط . ولا شك ان هذا أمر صحيح
وضروري ، كما انه يقرر أيضا عقد مؤتمر دولي في مطلع عام ١٩٨١ ويحدد المهمة الرئيسية لهـذا
المؤتمر وهي تحديد الاطار الزمني للانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا تحت رقابة
واشراف الامم المتحدة . كما ان المشروع يطلب من المؤتمر ان يضمن حق شعب كمبوتشيا في تحديد
مستقبله بعيدا عن أى تدخل خارجي ، وان يضمن استقلال وسيادة سلامة أراضي كمبوتشيا . اننا
نؤيد جميع النقاط المعقولة السابق ذكرها ، ونعتبر أنه من الضروري ان نؤكد على ذلك . وكدليل
على الرغبة المخلصة ، فان السلطات الفيتنامية ينبغي عليها ان تبدأ في سحب قواتها من كمبوتشيا
فورا وذلك بعد اعتماد مشروع هذا القرار وقبل عقد المؤتمر الدولي كما نص على ذلك مشروع القرار
نفسه . كما نأمل أيضا أن يتخذ الأمين العام التدابير الفعالة من أجل تنفيذ هذا القرار .
لقد مضى زهاء عامين منذ المدوان الفيتنامي المسلح ضد كمبوتشيا ، وان التطورات
التاريخية على مدى العامين الماضيين توضح ان شعب كمبوتشيا لن يقهر . وفي الوقت الراهن

فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية تقوم بتوحيد جميع قواها الوطنية في نضال باسل ضد عدوان فييت نام وتوسعها ، ودفاعا عن الاستقلال الوطني وسيادة وسلامة أراضي كمبوتشيا وكذلك لحماية السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ان قضيتهم عادلة وطالما ظلوا متحدين ، وبمساعدة جميع الدول في أرجاء العالم كبيرها وصغيرها ، فانهم لاشك سوف يتمكنون من هزيمة المعتدى الذي تـؤازره قوة عظمى مسلحة ، وسيكسبون حرب التحرير القومية .

السيد كاتابوديس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : منذ عامين فان القوات الفييتنامية قد غزت واحتلت كمبوتشيا ، وفي غضون ذلك رغم الرأي العام العالمي الذي كرر نداءاته ومن ضمنها القرار ٢٢ (د - ٣٤) للجمعية العامة ، فان الاحتلال قد استمر كما أن نظاما عميلا قد أقيم وظل في مكانه نتيجة لتأييد القوات الاجنبية . ومن ثم فان استقلال وسيادة عدد من الدول الأعضاء قد تلاشا كما اضطر شعب خمير الى العيش تحت الحكم الاجنبي . ولأسف فان هذه ليست الحالة الوحيدة في فترة ما بعد الحرب كما نعلم جميعا .

ومن ناحية أخرى فان الموقف الذي ساد في كمبوتشيا في الأعوام التي سبقت الغزو الفييتنامي ، كان على شكل اثار بحق استياء تلك الدول والمنظمات التي تهتم بحقوق الانسان والتي يتجاوز اهتمامها بتلك الحقوق مجرد التشدد بالالفاظ . ان النظام الذي جاء الى السلطة بعد تخريب بسبب حرب طويلة وغير عادلة ، كان نظاما قمعيا وحشيا بما ترتب عليه من عواقب وخيمة لشعب عرف عنه ميله الى السلم والرفقة وعدم الايذاء .

ومع ذلك فإنه لا فائدة من الخوض في الماضي . ان مشكلة كمبوتشيا هي مشكلة سياسية وهي أحد أهم القضايا المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة وتعتبر محكاً لمصداقية وهوية وجدوى الأمم المتحدة ذاتها . ونظراً لأنها مشكلة سياسية فإنها تحتاج الى حل سياسي . ان مثل هذا الحل يكمن في انسحاب القوات الاجنبية وايجاد الظروف التي تسمح لشعب خمير بأن يصر بحرية عن ارادته فيما يتعلق بشكل حكومته المقبلة ومن الذين سيحكمونه . ولضمان أن يتم ذلك على نحو يستبعد التدخل الخارجي او الاتهامات بالتحيز ينبغي عقد مؤتمر دولي باشتراك جميع الأطراف المعنية . ان عقد مثل هذا المؤتمر قد اقترح ، من بين أمور أخرى ، من جانب الرئيس الحالي لمجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، ومن جانب وزير خارجية لكسمبرغ السيد غاستون ثورن في بيانه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٣ أيلول /سبتمبر . ان وفد اليونان يؤيد ، بلا تحفظ ، هذا الاقتراح الذي يشكل ، في رأينا ، أفضل اطار لاجراء انتخابات حرة في كمبوتشيا في ظل رقابة دولية ملائمة . وينفس الروح فاننا نؤيد مشروع القرار A/35/L.2/Rev.1 الذي يتضمن خطة شاملة الى جانب المنهج سالف الذكر .

ان المظاهر السياسية لمشكلة كمبوتشيا ينبغي ألا تجعلنا ننسى الحاجة الماسة الى مواصلة المساعدة الانسانية لهذا البلد الذي لم يساعده الحظ . ان هؤلاء الذين يسهمون في عملية الانقاذ هذه ، وهي مهمة كبيرة ، انما يستحقون عميق شكرنا وتقديرنا . ان تايلند هي أحد المشاركين في هذه العملية وقد قبلت ووفرت ملجأ لمئات الألوف من اللاجئين ؛ كما ان بعض الدول المانحة تميزت بالسخاء الكبير ؛ وقام الامين العام بعقد مؤتمرين لعقد التبرعات في نيويورك وجنيف تحت رعايته ؛ ورعاية ممثله الخاص السيد روبرت جاكسون ومساعديه ، كما شارك الصليب الاحمر الدولي وغيره من المنظمات الدولية سواء حكومية أم خاصة في هذه العملية . وينبغي لهذه العملية أن تستمر بلا هوادة الى أن يحل السلام في هذه الارض من أجل شعب كمبوتشيا الذي يمانني ، حتى يمكنه ان يضم جراحه ، وان يتغلب على خبراته العصبية . وغني عن القول انه لا ينبغي ان يحول أي عائق دون وصول المساعدة الى المقصودين بها في المطاف الاخير وهم أفراد شعب كمبوتشيا الذي يعاني .

ان محنة كمبوتشيا هي أحد المآسي الكبرى في التاريخ الحديث وربما في جميع العصور . وينبغي على جميع المعنيين ، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر ، أن يضطلعوا بمسؤولياتهم لضمان بقاء شعب خطوه الوحيد هو انه يعيش في مفترق الطرق بين المتنافسين ، وهو أمر ليس من صنعهم ولا حول له فيه . وانا كان الشعب الكمبوتشي قد وقع ضحية لسياسات القوة أو المطامع القومية ، فان التاريخ لن ينفرد للمسؤولين عن هذا الوضع .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥